بلسانه ، مقابل رشوة فريق يميني ورجعي فلسطيني للقبول بحكم ذاتي في ظل مملكته. ومن جهة اخرى القوى اليمينية والرجعية في الضفة الغربية . ازاء كل هذه الاوضاع على القوى الثورية في حركة المقاومة والحركة الوطنية ان تطرح الحلول البديلة عن هذه الحلول الرجعية والمشبوهة والتي تخدم في النتيجة مخططات الاستعمار والصهيونية . ومن هنا بادرت الجبهة الديمقراطية وقبل ظهور هذه المشاريع المشبوهة بشكل عملي محدد الى طرح حلول وطنية على المجلس الوطني التاسع ، حلول وطنية بديلة عن التعصب الاقليمي في الضفة الشرقية وعن محاولات النظام الرجعي استغلال هذا التعصب لتبرير جرائمه ومتابعة قهره لشعبنا ومصادرة حقوقه الوطنية ، وبديلا بذات الوقت عن ردة الفعل العفوية الانفصالية في صفوف شعبنا ومحاولات القوى البورجوازية في الضفة الغربية استغلال هذه العذابات اليومية خدمة لقيادة رد الفعل العفوي وتحويله الى قضية عملية تؤدي الى انسلاخ الضفتين وتكريس الانفصال بينهما. فطرحت الجبهة الديمقراطية ان من مهمات المقاومة الفلسطينية الراهنة النضال الموحد وعبر جبهة وطنية فلسطينية اردنية من اجل تصحيح العلاقة بين شعب فلسطين وابناء شرق الاردن ، بحيث تقوم هذه العلاقة على قدم المساواة الديمقراطية ، وعلى المشاركة المتبادلة بين ابناء الشعبين في صياغة جميع الوان الحياة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياسية في الضفتين . وبذات الوقت تصحيح العلاقة بين ابناء الضفتين لترتكز على قاعدة حكم وطني ديمقراطي يضمن جميع الحقوق الوطنية لشعبنا في الاردن ، اي حقه في رفض اي تسوية سياسية على حساب قضيته الوطنية التاريخية ، حقه في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني ، حق الجماهير في التعبئة والتنظيم حول الثورة، حقه في ممارسة حرياته الديمقراطية كاملة ، وتقرير مصيره بنفسه وعلى كامل ترابه الوطني على المدى الاستراتيجي .

هذا الطرح الذي تقدمت به الجبهة الديمقراطية هو الذي يعطي ردا وطنيا على التعصب الاقليمي وردود الفعل العفوية الانفصالية . ردا وطنيا راهنا لشعبنا يتسلح به في نضاله اليومي والراهن لدحر المشاريع المشبوهة لتجزئة القضية الفلسطينية او لصنع دويلة فلسطينية تقع تحت هيمنة اسرائيل، أو تحت جناحي الحكم الرجعي في عمان . ومن هنا طرحت الجبهة بشكل واضح ان هذا يجب ان يترتب عمليا ببناء جبهة وطنية موحدة في الضفة الشرقية تناضل من اجل برنامج مشترك يتناول الحقوق الوطنية لشعبنا (التي ذكرتها) ، وبذات الوقت يتناول حل معضلات التحرر الوطني والديمقراطي في الضفة الشرقية ، باقامة حكم وطني معاد للاستعمار والصهيونية وحكم ديمقراطي للاقلية الطبقية الاتانية العميلة للامبريالية على ان تناضل في الضفة الغربية منذ الان لتعميق الاتجاه الوطني الثوري لدحر الاتجاهات الاستسلامية والاستسلامية الجارية في الظروف الراهنة ، وبذات الوقت تشديد الصراع ضد دولة اسرائيل الصهيوني جماهيريا وعسكريا ، ومن جهة اخرى تنمية الاوضاع الوطنية والثورية لتتمكن من الوقوف ايضا في وجه السلطات الاردنية امام جميع الاحتمالات في المنطقة على صعيد القضية الفلسطينية والاصرار على وحدة الضفتين على اسس وطنية معادية للرجعية والصهيونية والاستعمار ، يصبح بامكان الجماهير اخذ زمام المبادرة في صياغة العلاقات بين الشعبين وفي الضفتين فيما بعد وحدة راسخة بينهما . هذا الطريق هو الذي يعطي لشعبنا حلا وطنيا بديلا عن جميع الحلول المشبوهة ويعطيه جوابا محددا دقيقا على القضية المطروحة ، يقطع طريق محاولة استغلال واستغلال ردود الفعل في صفوفه على مجازر ايلول اما التزام الصمت على المشكلة المطروحة والتقاعس عن حملة ايلول وما تلاها (التعصب الرجعي ، النزعة الانفصالية العفوية ، تمزيق الشعب الاردني — الفلسطيني ، مشاريع التصفية الذاتي المشبوهة ، بالاضافة الى تجربة الضفة المريرة مع الحكم الهاشمي منذ ١٩٤٨ ، بتسجيل اللافات اللفظية للمشاريع المشبوهة (الحكم الذاتي ، الدويلة الفلسطينية) والتغطية على ظواهر الانقسام في صفوف المجتمع وردود الفعل المتعاكسة ، دون تقديم الحلول الوطنية البديلة في سبيلها ، فهي سياسة « نعامية » تتجاهل الوقائع واحداث جارية ، وهذا ما يخدم الخصب لدعاة تجزئة القضية الفلسطينية وصنع الحكم الذاتي والدويلة الفلسطينية ان عاجلا ام آجلا بمصير شعبنا ويحرفوا نضاله نحو حلول استعمارية تغلف السم بالرسم المزيف .